



المؤتمر الدولي حول

التغيرات المناخية وحقوق الإنسان

الدوحة 21-22 شباط/فبراير 2023 م

الخلفية:

يؤثر تغير المناخ بشكل مباشر وغير مباشر على العديد من حقوق الإنسان المكفولة دوليًا (انظر على سبيل المثال قراري مجلس حقوق الإنسان 14/48 و24/47). أزمة المناخ آخذة في التفاقم فأوضحت من أهم القضايا "العالمية". ويقع على عاتق الدول (يشار إليها أيضًا باسم "الجهات المسؤولة") مسؤولية الالتزام بتنفيذ السياسات والتدابير الفعّالة لوقف تغيّر المناخ، ومنع وتقليل ومعالجة آثاره الضارة. وهذا من شأنه أن يدعم أصحاب الحقوق في تطوير قدرتهم على التكيف مع حالة الطوارئ المناخية.

في بداية الدورة الثامنة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف (سبتمبر 2021)، أشار بيان السيدة ميشيل باشيليت، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للتالي: "إن الأزمات المترابطة للتلوث وتغير المناخ والتنوع البيولوجي تمثل تهديدًا مضاعفًا - ما يفاقم النزاعات والتوتر وغياب العدالة ويضع الناس في أوضاع خطيرة بشكل متزايد. ومع اشتداد هذه التهديدات البيئية، فإنها ستشكل أكبر تحدٍ لحقوق الإنسان في عصرنا".

وفقًا للمفوض السامي، "تؤثر الأزمات الكوكبية الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ والتلوث وفقدان الطبيعة بشكل مباشر وكبير على مجموعة واسعة من الحقوق، بما في ذلك الحق في الغذاء الكافي والمياه والتعليم والسكن والصحة والتنمية، وحتى الحياة نفسها". وذكرت أن التدهور البيئي يؤثر سلباً بدرجة أكبر على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة والبلدان النامية ذات الموارد المحدودة، إذ أن قدرتها أقل في الاستجابة والتكيف مع التدهور البيئي.

لذلك يتطلب تحقيق العدالة المناخية؛ أن تكون الإجراءات والتدابير الموجهة نحو معالجة قضايا المناخ متسقة مع قانون حقوق الإنسان ومبادئها ومعاييرها. كما يتطلب إطار الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ أن تكون قوانين ومبادئ ومعايير حقوق الإنسان حجر الأساس في جهود الحكومة المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والخسائر والأضرار.

وهذا معترف به في اتفاقية باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتي تدعو الدول إلى احترام التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان وتعزيزها ومراعاتها عند اتخاذ الإجراءات المناخيّة. كما التزمت الدول بالتعاون الدولي مسترشدة بمبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة.

كما أن التقرير المشترك للعديد من آليات الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان بعنوان "آثار المناخ على التمتع الكامل بحقوق الإنسان" والذي قدم إلى المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أشار بوضوح عام 2015، إلى أن ارتفاع



درجة الحرارة العالمية بمقدار 1.5 درجة مئوية من شأنه أن يؤثر سلباً على حقوق الإنسان. وهذا يعني أن الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى درجتين أو حتى الهدف الأكثر طموحاً وهو 1.5 درجة مئوية الذي دعا إليه اتفاق باريس غير كافٍ لحماية حقوق الإنسان.

يتعين على الدول والمؤسسات على حد سواء العمل معاً لرفع مستوى الطموح والتأكد من أن السياسات والتدابير المتعلقة بتغير المناخ وحقوق الإنسان متسقة ومتوافقة ويكمل بعضها بعضاً، كما يجب عليهم التأكد من أن جميع أفعالهم عادلة وغير تمييزية وتستند إلى مبادئ حقوق الإنسان ومبادئها ومعاييرها. علاوة على ذلك، هناك حاجة إلى منهجية أصحاب المصالح المتعددين التشاركية والشاملة، لتعزيز الجهود العالمية لحماية حقوق الإنسان بما في ذلك حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة كما أقره مجلس حقوق الإنسان في قراره 13/48.

تنظم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر مع الفاعلين الدوليين مؤتمراً دولياً حول تغير المناخ وحقوق الإنسان يجمع الدول والمنظمات الدولية ومراكز الفكر والجامعات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والخبراء الدوليين من أجل مناقشة قضايا تغير المناخ من منظور حقوق الإنسان ووضع توصيات ملموسة للعمل المناخي القائم على الحقوق لصالح الجميع¹.

الأهداف:

هذا المؤتمر الدولي حول تغير المناخ وحقوق الإنسان سوف:

- التأكيد على أهمية العمل المناخي القائم على الحقوق.
- تسليط الضوء على الممارسات الجيدة ذات الصلة لدولة قطر والجهات الفاعلة والشركاء الآخرين بما في ذلك الحكومات والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والشركات.
- وضع توصيات لتعزيز التعاون لدعم العمل المناخي القائم على الحقوق في جميع أنحاء العالم، وبشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- تعد هذه الفعالية امتداداً للمؤتمرات السابقة التي نظمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك الأحداث التي تتناول قضايا حماية الصحفيين وحقوق الإنسان الرقمية ومكافحة الإرهاب مع احترام حقوق الإنسان، من بين أمور أخرى.

الشركاء والمشاركون:

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، جامعة الدول العربية، التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان "GANHRI".

¹ <https://www.oic->



المشاركون من 250-300 مشارك ومشاركة:

واضعو السياسات والأوساط الأكاديمية والمحامون وخبراء حقوق الإنسان وخبراء المناخ والوزارات ذات الصلة بتغير المناخ (بما في ذلك وزارة العدل والبيئة والطاقة والمياه والطاقة المتجددة والمناخ والتنمية والاقتصاد)، والجهات الإعلامية ومراكز البحوث والشركات والأعمال ومنظمات دولية.

الشكل والمنهجية والمحاور:

سيعقد المؤتمر بشكل مختلط (عبر الحضور المباشر ومتابعة عبر تطبيق زووم)، مع مراعاة الإجراءات الصحية الخاصة بفيروس كوفيد 19، سيتألف المؤتمر من جلسة افتتاحية، وثلاث جلسات رئيسية وثلاثة مجموعات عمل، وجلسة نتائج. كما سيكون لكل جلسة وورشة عمل رئيس ومقرر، وسيتم تقديم تقرير في نهاية المؤتمر حول القضايا التي نوقشت وتلخيص الممارسات الجيدة ومبادرات الجهات المشاركة. حيث ستجري وقائع المؤتمر الذي سيستمر على مدار يومين وفق البرنامج التالي:

اليوم الأول-21 فبراير 2023	
التسجيل	08:00-09:00
الجلسة الافتتاحية، كلمات الجهات المنظمة	09:00-10:00
استراحة	10:00-10:30
جلسات التوطئة	
تغير المناخ وحقوق الإنسان: الآثار والالتزامات	10:30-12:00
الجلسة الأولى	12:00-12:30
استراحة	12:30-13:30
الجلسة الثانية	13:30-15:00
جهود دولة قطر كففاعل أساسي في عملية حماية البيئة وخططها للمضي قدماً بالتعاون مع أصحاب المصلحة.	15:00-17:00
استراحة غداء	17:00-18:00
دورمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وأليات حقوق الإنسان في النهوض بالعمل المناخي القائم على الحقوق.	18:00-19:00
الجلسة الثالثة	19:00-20:00
اجتماع لجنة الصياغة	20:00-21:00
حفل عشاء على شرف الوفود	21:00



اليوم الثاني-22 فبراير 2023		
مجموعات العمل		
09:30-09:00	تسجيل مجموعات العمل	مجموعات العمل تكون من 09.30 إلى 12.30 تتخللها استراحة لمدة 30 دقيقة (الساعة 11:00)
مجموعة العمل الأولى	عنوانها: النهوض بنهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التغير المناخي	12:30-09:30
20 دقيقة	الموضوع الفرعي 1: تغير المناخ و آثاره على حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة أو المنتمين إلى الفئات المستضعفة	
20 دقيقة	الموضوع الفرعي 2: التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره بطريقة طموحة وشاملة وقائمة على الحقوق	
20 دقيقة	الموضوع الفرعي 3: الشفافية وتدفق المعلومات والمشاركة بصنع القرار، مقارنة الهدف 16 مع الجهود للتصدي للقضايا البيئية وتغير المناخ.	
20 دقيقة	الموضوع الفرعي 4: كيف نعزز نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء العمل المناخي. "آراء ومقترحات عملية"	
45 دقيقة	نقاش	يديرها رئيس الجلسة
مجموعة العمل الثانية	عنوانها: الإنصاف والتضامن والتعاون للعمل المناخي المرتكز على الإنسان	12:30-09:30
20 دقيقة	الموضوع الفرعي 1: العمل على الهدف 17، لبناء الشراكات والتضامن وتوحيد الجهود	
20 دقيقة	الموضوع الفرعي 2: التعاون الدولي للحد من آثار ومخاطر تغير المناخ (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ)	
20 دقيقة	الموضوع الفرعي 3: التعاون مع الآليات التعاقدية وغير التعاقدية لحقوق الإنسان	
20 دقيقة	الموضوع الفرعي 4: التعاون بين أصحاب المصلحة لإدماج حقوق الإنسان في القوانين والسياسات البيئية	
45 دقيقة	المجموعة الثانية: نقاش مفتوح حوار ومقترحات عملية	يديرها رئيس الجلسة
مجموعة العمل الثالثة	عنوانها: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني	12:30-09:30
20 دقيقة	الموضوع الفرعي 1: تعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان في العمل المناخي: الحق في المشاركة والوصول إلى المعلومات والوصول إلى العدالة	
20 دقيقة	الموضوع الفرعي 2: الإنصاف والتضامن والتعاون للعمل المناخي المرتكز على الإنسان	



الموضوع الفرعي3: استكشاف دور الجهات الفاعلة المختارة: المدافعون عن حقوق الإنسان البيئية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهيئات معاهدات حقوق الإنسان	20 دقيقة
الموضوع الفرعي4: عرض تجارب للمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني	20 دقيقة
نقاش مفتوح مقترحات بشأن دور الجهات الفاعلة في معالجة تغير المناخ	45 دقيقة
استراحة	13:00-12:30
الجلسة الأخيرة (يعرض خلالها رئيس ومقرري المجموعات الثلاثة نتائج المجموعات) نقاش عام ومقترحات ورؤى المشاركين	14:00-13:00
الغداء	15:00 -14:00
اجتماع لجنة الصياغة والمقرر العام للمؤتمر لتحديد التوصيات	15:00 -14:00
الجلسة الختامية (اعتماد التوصيات)	16:00 -15:00
مؤتمر صحفي	